موسكو تنشط اتصالاتها وتستقبل وفداً من «مسد» بعد «جبهة السلام والحرية»

«وساطة روسية» لتخفيف التوتر في شمال شرقي سورية

نشطت موسكو تحركاتها الدبلوماسية واتصالاتها مع الأطراف المختلفة لتطويق تصعيد عسكري محتمل في مناطق شمال شرقي سوريا. ومع الإعلان عن مشاورات متواصلة يجريها الجانب الروسي مع تركيا، كثفت الخارجية الروسية اتصالاتها مع الأطراف السورية في شمال البلاد.

وبعد لقاء وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، مع وفد «جبهة السلام والحرية» السورية المعارضة، برئاسة أحمد الجربا، بات معلوماً أن وفداً من «مجلس سوريا الديمقراطية» (مسد) سيزور موسكو الثلاثاء لإجراء محادثات مع الوزير الروسي تتعلق بتطورات الوضع في الشمال السوري، واحتمالات شن تركيا عملية عسكرية جديدة في المنطقة.

وأفاد بيان أصدرته الخارجية الروسية بأن اللقاء مع الجربا ركز على «تبادل وجهات النظر حول تطور الوضع في سوريا ومحيطها، مع التركيز على الحاجة إلى دفع العملية السياسية على أساس قرار مجلس الأمن رقم 2554 (...) ودعم الحوار السوري – السوري على المسارات كافة».

ووفقاً للبيان، فقد جددت روسيا التأكيد على «دعمها الثابت لسيادة سوريا ووحدتها وسلامة أراضيها، مشددة على ضرورة تكثيف الجهود الدولية لتحسين الوضع الإنساني هناك، وإعادة إعمار سوريا».

وكان لافتاً أنه بعد اللقاء مع لافروف أجرى الوفد السوري جلسة محادثات مطولة مع نائب الوزير ميخائيل بونوف، تم خلالها التطرق بشكل تفصيلي إلى التطورات الجارية على الأرض السورية.

القتال في سورية

ورأت مصادر روسية تحدثت إليها «الشرق الأوسط» أن هذا اللقاء، واللقاءات التي يتم ترتيبها خلال الأيام المقبلة، تدخل في إطار جهود روسية مكثفة لتطويق التصعيد العسكري في شمال سوريا، على خلفية التأهب العسكري والتدريبات التي تقوم بها أطراف مختلفة، بالتزامن مع زج تعزيزات كبيرة للقوات الحليفة لتركيا والقوات النظامية في ريفي الحسكة والرقة.

وفي المقابل، أشارت تقارير إلى أن الشرطة العسكرية الروسية سعت لتنشيط الاتصالات المباشرة بين الجيش السوري وقيادة «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) التي تمثل ضمن صفوفها المكون الكردي في المنطقة. ونقلت شبكة «سبوتنيك» الحكومية الروسية أن تعزيزات عسكرية تابعة للجيش السوري وصلت إلى مدينة عين عيسى وأطراف مدينة تل أبيض على الطريق الدولي الحسكة – الرقة – حلب، المعروف باسم «إم 4» (M4) بالريف الشمالي لمحافظة الرقة، وذلك مع ازدياد حدة التهديدات التركية وعمليات حشد الفصائل القريبة من تركيا في المنطقة.

ووفقاً للمعطيات، فإن التعزيزات الحكومية السورية جاءت بعد عقد عدة اجتماعات لعسكريين روس مع ممثلين عن الجيش السوري وقياديين في «قسد» بمنطقة تل تمر شمال غربي الحسكة، وفي مدينة عين عيسى شمال الرقة، بهدف تقريب وجهات النظر على خلفية احتمال شن عملية عسكرية تركية.

وفي غضون ذلك، أجرت القوات الروسية الجوية مناورات بالذخيرة الحية، بالتنسيق مع الجيش السوري، في مناطق خطوط التماس، كما في تل تمر وعين عيسى وتل أبيض وأرياف حلب الشمالية.

وتزامنت هذه المناورات، وفقاً للشبكة الروسية، مع إجراء الجيش التركي ومسلحي الفصائل الموالية له تدريبات عسكرية شمال محافظة الحسكة. وسياسياً، بدا أن موسكو سرعت خطواتها لفتح قنوات اتصال دائمة بين دمشق والمكون الكردي في الشمال السوري. وبات معلوماً أن محادثات لافروف المنتظرة الثلاثاء مع وفد «مسد»، برئاسة لإلهام أحمد «ستركز على عنصرين: الأول التطورات الميدانية في الشمال السوري، والثاني مساعي موسكو لفتح قنوات اتصال ثابتة دائمة بين (مسد) والحكومة السورية».

وأفاد مصدر لـ«الشرق الأوسط» بأن موسكو «تحاول منذ بداية الأزمة أداء دور الوسيط، وأن هذه الوساطة تبدو ملحة حالياً بسبب التوتر المتفاقم في المنطقة».

وأشار المصدر إلى صعوبات تواجهها موسكو في هذا الجانب بسبب تباين المواقف بين الطرفين، لافتاً إلى أن روسيا «تتفهم المطالب المشروعة للمكون الكردي، والمخاوف على كيفية إثبات حقوقهم القومية في الدستور السوري الجديد، في إطار الدولة السورية الموحدة»، مبيناً أن «الحكومة السورية لها رأي آخر (...) ودمشق تشير غالباً إلى انقسامات وتباينات داخلية بين الأطراف الكردية».

أحزاب جزائرية ترفض «تجريم الاستعمار الفرنسي»

شهد مسار سن قانون يجرم الاستعمار الفرنسي في الجزائر تعثراً، بسبب تحفظ برلمانيي حزبين مؤيدين للسلطة، وكتلة المستقلين. وفي غضون ذلك استبعد الرئيس عبد المجيد تبون، في حوار مع صحيفة ألمانية، أن يبادر بخطوة من جانبه، تجاه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بعد إنكاره «وجود أمة جزائرية» قبل الاحتلال عام 1830، وعدّ تصريحه «خطيراً جداً».

وأفاد أعضاء بـ«المجلس الشعبي الوطني» (الغرفة البرلمانية الأولى)، لـ«الشرق الأوسط»، بأن مسعى تجريم الاستعمار الفرنسي عن طريق القانون، الذي بدأ في الأول من الشهر، يشهد تعطيلاً بسبب رفض نواب «جبهة التحرير الوطني»، و«التجمع الوطني الديمقراطي» وكتلة المستقلين، الالتحاق بالمسعى. ويمثل هؤلاء مجتمعين أكثر من 50 في المائة من مقاعد البرلمان.

وبرر المتحفظون على المبادرة، التي أطلقها إسلاميو «حركة مجتمع السلم»، موقفهم بكونه «لا يحظى بإجماع في الطيف السياسي». ويفهم من ذلك أن أعلى السلطات لا ترغب في رفع درجة التوتر في خلافها مع فرنسا، الذي بدأ منذ نهاية سبتمبر الماضي، وذلك عندما شكك الرئيس ماكرون في «وجود أمة جزائرية قبل 1830»، بذريعة أنها كانت محتلة من طرف الأتراك قبل الغزو الفرنسي.

ولثاني مرة يتم تعطيل خطوة إدانة الاستعمار كجريمة ضد المواطن الجزائري بوساطة قانون. وكانت المحاولة الأولى التي بادر بها برلماني من «جبهة التحرير» في 2010، كرد فعل على قانون فرنسي يتناول «الجوانب الحضارية للوجود الفرنسي في شمال أفريقيا خلال القرنين 19 و20»، وأوصى واضعوه بإدراج هذه المعاني في المقرر الفرنسي. غير أن الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة رفض سن «قانون التجريم» لأسباب فسّرها مراقبون بـ«العلاقات الشخصية والمصلحية القوية لرجال السلطة في الجزائر مع المسؤولين الفرنسيين».

في سياق ذلك، قال الرئيس تبون في مقابلة مع الصحيفة الألمانية «شبيغل»، نشرت حول احتمال حدوث انفراج في العلاقات الجزائرية – الفرنسية، إنه لن يكون الأول الذي يخطو الخطوة، «لأنني في هذه الحالة سأخسر كل الجزائريين... لن تجد جزائرياً واحداً يوافق على أن أتواصل مرة أخرى مع مَن صدرت عنهم شتائم». في إشارة إلى التصريحات المثيرة لماكرون، بمناسبة لقاء جمعه بقصر «الإليزيه» مع شباب فرنسيين من أصول جزائرية، وآخرين مزدوجي الجنسية، جاء فيها «أنا مفتون برؤية قدرة تركيا على جعل الناس ينسون تماماً الدور الذي لعبته في الجزائر، والهيمنة التي مارستها»، وشرح أن «الفرنسيين هم المستعمرون الوحيدون. وهو أمر يصدقه الجزائريون».

المغرب: لا تفاوض على الصحراء ونتمسك بالحل السلمي

قال العاهل المغربي الملك محمد السادس إن المغرب «لا يتفاوض على صحرائه. ومغربية الصحراء لم تكن يوماً، ولن تكون أبداً مطروحة فوق طاولة المفاوضات». وأضاف العاهل المغربي موضحاً «إنما نتفاوض من أجل إيجاد حل سلمي لهذا النزاع الإقليمي المفتعل». وعلى هذا الأساس، يقول ملك المغرب: «نؤكد تمسك المغرب بالمسار السياسي الأممي». جاء ذلك في خطاب وجهه ليلة إلى الأمة بمناسبة الذكرى 46 للمسيرة الخضراء، التي استرجعها المغرب من المستعمر الإسباني عام 1975. وخلا خطاب عاهل المغرب من أي إشارة إلى الجزائر، التي صدرت عنها أخيراً مواقف عدائية ضد الرباط.

وذكر الملك محمد السادس أن مغربية الصحراء «حقيقة ثابتة لا نقاش فيها، بحكم التاريخ والشرعية، وبإرادة قوية لأبنائها، واعتراف دولي واسع». مشيراً إلى أنه سجل «خلال الأشهر الأخيرة، بعون الله وتوفيقه، تطورات هادئة وملموسة في الدفاع عن صحرائنا».

وجدد العاهل المغربي التزامه بالخيار السلمي، وبوقف إطلاق النار، ومواصلة التنسيق والتعاون، مع بعثة المينورسو، في نطاق اختصاصاتها المحددة. كما جدد التعبير للأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، ولمبعوثه الشخصي «عن دعمنا الكامل للجهود، التي يقوم بها، من أجل إعادة إطلاق العملية السياسية، في أسرع وقت ممكن».

تايبيه: 16 طائرة صينية اخترقت منطقة الدفاع الجوي لتايوان

قالت الحكومة التايوانية، إن الصين أرسلت 16 طائرة إلى داخل منطقة الدفاع الجوي للبلاد، مسجلة بذلك رقماً قياسياً جديداً منذ الموجة الأخيرة من طلعات الطائرات الحربية ية في أوائل أكتوبر الماضي. وذكرت وزارة الدفاع الوطني التايوانية أن 16 طائرة تابعة لجيش التحرير الشعبي الصيني اخترقت منطقة تحديد الدفاع الجوي بجنوب غربي البلاد، بما في ذلك 10 طائرات مقاتلة من طراز «جبه – 16» و6 مقاتلات من طراز «جبه – 10»، بحسب ما نقلته وكالة الأنباء الألمانية.

وتابعت الوزارة أن سلاح الجو التايواني أصدر تحذيرات عبر الراديو، وتم تفعيل أنظمة الدفاع الجوي الصاروخية لمراقبة تحركات الطائرات.

وأظهرت بيانات الوزارة أن الصين نفذت خلال الفترة من 1 إلى 5 أكتوبر الماضي، 150 طلعة جوية حربية على منطقة تحديد الدفاع الجوي التايوانية. وخلال الفترة من 6 إلى 15 من الشهر نفسه، لم تقم الصين بأي طلعات جوية حربية باستثناء إرسال ثلاث طائرات حربية في 10 أكتوبر، الوطني لتايوان.

وأوضحت الوزارة أنه خلال الفترة من 16 أكتوبر إلى 5 نوفمبر واصلت الصين تنفيذ طلعات جوية يومية، باستثناء أيام 23 و30 من الشهر الماضي و3 نوفمبر الجاري. وكان أقصى عدد من الطائرات الذي يدخل منطقة تحديد الدفاع الجوي التايوانية خلال تلك الفترة الزمنية هو ثماني طائرات.

وجاءت طلعات الطائرات الحربية الصينية ، بعد يوم من انتهاء زيارة وفد رسمي من البرلمان الأوروبي إلى تايبيه استغرقت ثلاثة أيام للتعرف على تجربة تايوان في مكافحة المعلومات المضللة.

كوريا الشمالية تجري تدريباً على إطلاق نيران المدفعية

أجرت كوريا الشمالية تدريباً على إطلاق نيران المدفعية، لتعزيز القدرات الدفاعية للبلاد، طبقاً لما ذكرته شبكة «كيه بي إس وورلد» الإذاعية الكورية الجنوبية

وذكرت وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية (كيه سي إن إيه) ، أن «سلاح المشاة الميكانيكي أجرى مسابقة على إطلاق نيران المدفعية في السابق». وأضافت الوكالة الكورية الشمالية أن التدريبات تأتي في وقت يسود فيه الحماس للتدريب المكثف في عموم جيش الشعب الكوري، بهدف تعزيز القدرات الدفاعية للدولة.

ولم يحضر زعيم كوريا الشمالية، كيم جونغ – أون التدريب.

يأتي ذلك، فيما تتهم كوريا الشمالية المجتمع الدولي بـ«الكيل بمكيالين» وانتقاد التدريبات العسكرية لبيونغ يانغ فقط.

وفد من الجامعة العربية في الخرطوم... وفرنسا تلوّح بوقف عملية إلغاء الديون

تعثر مبادرات الحل في السودان و«لجان المقاومة» تعلن التصعيد

احتجاجات سابقة في السودان

وصلت الجهود الأممية والإقليمية والوطنية، الرامية لحل الأزمة المستفحلة في السودان، بين قيادة الجيش السوداني ورئيس الوزراء المعزول عبد الله حمدوك، المستمرة منذ 25 أكتوبر إلى طريق شبه مسدودة، بينما يستعد الشارع لجولة جديدة من التصعيد السلمي، إذ انطلقت دعوات مكثفة من تجمع المهنيين ولجان المقاومة ولجان النقابات لعصيان مدني شامل في كل أنحاء البلاد لمدة يومين.

ويتمسك رئيس الوزراء المعزول، عبد الله حمدوك، الموجود تحت الإقامة الجبرية، بشروطه إطلاق سراح جميع المعتقلين من قادة السلطة الانتقالية والسياسيين والناشطين، والالتزام الصارم بالوثيقة الدستورية، قبل الدخول في أي حوار مع الجانب العسكري، الذي يرفض عودة الأوضاع لما كانت عليه الأمور، ويمضون في محاولة تثبيت الأمر الواقع.

وأكد مصدران من حكومة حمدوك تعثر المفاوضات، وأكدا أن قيادة الجيش رفضت العودة إلى مسار التحول الديمقراطي، كما يطالب حمدوك. وأضاف المصدران لـ«رويترز» أن الجيش شدد أيضاً من القيود على حمدوك، وحد من قدرته على عقد اجتماعات أو إجراء اتصالات سياسية.

ومن المقرر أن يصل إلى الخرطوم في غضون الساعات القليلة المقبلة وفد عالي المستوى من الجامعة العربية، مكلف من الأمين العام، أحمد أبو الغيط، للإسهام في معالجة الوضع المتأزم في السودان.

ويلتقي الوفد الذي يقوده مساعد الأمين العام، حسام زكي القيادات السودانية من المكونات المختلفة، لدعم الجهود المبذولة لعبور الأزمة السياسية الحالية، في ضوء الاتفاقات الموقعة والحاكمة للفترة الانتقالية.

وغادر وفد رفيع من حكومة جنوب السودان، الخرطوم، أول من ، بعد أن فشل في ترتيب لقاء يجمع قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، ورئيس الوزراء عبد الله حمدوك، لتجاوز الخلافات. كما غادر وفد من الاتحاد الأفريقي البلاد بعد فشل مساعيه أيضاً.

وكان رئيس البعثة الأممية لدعم الانتقالي في السودان، فولكر بيرتيس، ذكر في تصريحات سابقة، أن المحادثات أثمرت عن خطوط عريضة لاتفاق محتمل على عودة إلى تقاسم السلطة بين العسكريين والمدنيين، لكنه شدد على ضرورة التوصل إلى ذلك الاتفاق خلال أيام قبل أن يتشدد الجانبان في مواقفهما.

ومن جهتها، دعت لجان المقاومة في الخرطوم ومدن البلاد الأخرى، إلى ما سمته «ليلة المتاريس»، بوضع المتاريس والحواجز لإغلاق كل الطرقات والشوارع الرئيسية والداخلية، استعداداً لمواصلة العصيان المدني والإضراب السياسي الشامل حتى الثلاثاء المقبل.

ويرفض الثوار في الشارع، الكتلة الرئيسية والفاعلة في المشهد السياسي، «أي تفاوض أو مساومة أو حوار مع قادة الانقلاب العسكري»، ويطالبون القوى السياسية بفض الشراكة فوراً، و«الانخراط في قيادة الجماهير لإسقاط الانقلاب العسكري واستعادة الحكم المدني كاملاً في البلاد». وأصدرت تنسيقيات لجنة المقاومة في أم درمان أكبر مدن العاصمة الخرطوم، بياناً أكدت فيه «مواصلة التصعيد الثوري واسترداد الثورة من العسكر»، وعدم الشراكة مطلقاً مع ما سمتهم اللجنة الأمنية لنظام البشير المعزول.

ودعت جميع الثوار في الخرطوم للمشاركة الواسعة في وضع «المتاريس» والتظاهرات في الأحياء والأسواق، وفي عصيان مدني يتوج التصعيد الثوري بمليونية إسقاط المجلس العسكري الانقلابي في 13 نوفمبر الحالي.

ودفع تجمع المهنيين السودانيين بمسودة مقترح لميثاق سياسي للنقاش تلتف حوله الكيانات السياسية والنقابية لاستكمال الثورة عبر إسقاط الانقلاب العسكري.

واقترح اختيار شخصية وطنية مستقلة لرئاسة الوزراء، من قبل القوى الموقعة على الإعلان السياسي، وتكوين المجلس التشريعي في غضون شهرين. ودعا في الميثاق لإعادة هيكلة القوات المسلحة وتصفية جهاز أمن النظام المعزول، وأيلولة كل استثمارات الأجهزة الأمنية والعسكرية إلى الحكومة المدنية.

ومن جانبها، أعلنت جامعة الخرطوم تعليق الدراسة إلى أجل غير مسمى احتجاجاً على اعتداء قوات ترتدي الزي العسكري على الأساتذة والطلاب صبيحة الانقلاب العسكري في 25 أكتوبر الماضي.

وأدانت جامعة الخرطوم، أعرق الجامعات في السودان والوطن العربي، الانقلاب العسكري على الحكومة الانتقالية.

وقرر مجلس العمداء بعد اجتماع طارئ ، تعليق الدراسة التي توقفت منذ صبيحة الانقلاب بجميع كليات الجامعة إلى أجل غير مسمى، كما وجه الاجتماع بإخلاء من تبقى من الطلاب بالداخليات حفاظاً على سلامَتهم، على أن تتكفل إدارة الجامعة بترحيلهم لولاياتهم.

وناقش الاجتماع الاعتداءات التي تعرضت لها الجامعة والطلاب والطالبات في الداخليات عقب الانقلاب على الحكومة الانتقالية، وما تبعه من الاعتداء على الأساتذة واقتحام داخلية الوسط بواسطة رتل من العناصر التي ترتدي الزي العسكري. وأدانت في بيان التعدي على الطلاب ضرباً وشتماً وسرقة ونهباً وتشريداً، كما رفض الاجتماع رفضاً قاطعاً انتهاك حرمة الحرم الجامعي بواسطة مسلحين يرتدون الزي العسكري.

ووجه أعضاء مجلس العمداء الإدارة القانونية بتحريك إجراءات جنائية ضد المتورطين في أعمال الاعتداء على الطلاب والجامعة، والتقصي في هذا الأمر، مع التوثيق الكامل لهذه التعديات السافرة بحق الطلاب والجامعة.